Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

مراحل تطور نظم (بلوغ الأمل في تفصيل الجمل) من خلال إصداريّ الكتاب

Development Stages of the Couplet of (*Bulūgh al-Amal fī Tafsīl al-Jumal*) through Two Editions of the Book

Majid Hamood Subait AlMuqaimi[1], Mat Taib Pa[2], Syakirah Rifa'in@Mohd Rifain[3]
[1,2&3]Department of Arabic and Middle Eastern Languages, Faculty of Languages and Linguistics, Universiti Malaya, Malaysia
s2121015@siswa.um.edu.my, mattaib@um.edu.my, syakirah87@um.edu.my

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة مراحل تطور نظم (بلوغ الأمل في تفصيل الجمل) في إصداريّ الكتاب، فإن الإمام السالمي ألّف الكتاب ثم عاد إليه بعد سنوات وأجرى خلال ذلك تعديلات بالحذف والتغيير والزيادة؛ مما يوضح أن العلم ينمو بمرور الأيام، كما ترك الإمام بعض المواضع على حالها مع ما يراه فيها من وهن؛ ليبين أن العلم متنامٍ، وأن المبتدئ ليس كالمنتهي، وهدف البحث تتبع التعديلات بين الإصدارتين، وترجع أهمية البحث بداية من أهمية الكتاب بإصدارتيه لطلاب اللغة العربية؛ إذ إنهما فَسَّرَتا نظم الجمل تفصيلاً دقيقًا، ثم بإيضاح مراحل تطور نظم بلوغ الأمل في تفصيل الجمل، والتعديلات التي أجراها الإمام السالمي على الإصدارة الأولى، ثم التعديلات التي أجراها قبل الإصدارة الثانية، ثم التعديلات التي أجراها في الإصدارة الثانية، والتعديلات النهائية على الإصدارة الثانية، وذلك يبين أهمية اللغة عند الإمام السالمي، ومدى عنايته بمؤلفاته للانتفاع بها ولتحقق مبتغاها المنشود، وقد اعتمد البحث على منهج التحليل المقارن حيث قارن أبيات المنظومة في أماكن ورودها، واتضح من هذا البحث النتائج التالية: 1- تسليط الضوء على ما ورد في مخطوطة الإصدارة الأولى وهو جانب لم تتطرق دراسة إلى نشره. 2- إيجاد حصر لجميع التعديلات في النظم، على ثلاث مراحل، مما يشكل مادة غنية للدراسة من جانبين الأول في مجال التطور العلمي اللغوي لدى الإمام السالمي والثاني في مجال المادة العلمية وضبط المسائل. 3- التعديلات التي أجراها الإمام السالمي زادت من قوة المنظومة وراعت اتزان أبياتها وضبطت صياغة المسائل وقربت فهمها للطلاب. 4- التعديلات أوضحت طرفا من صفات الإمام السالمي ومن أهمها: التواضع والرجوع إلى الصواب دون حرج والاعتراف لمن سبقه من العلماء بالفضل. وأوصى البحث بضرورة العمل الدائم على الاستمرار في دراسة التراث العلمي والمخطوطات ولاسيما تلك

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

التي لم تنشر، وتبيين الاختلافات بينها؛ مما يكشف المزيد من أسرارها، وتبيين أسباب الاختلاف؛ مما يسهل على طلاب النحو نظم الجمل وتسهيل إعرابها.

الكلمات المفتاحية: مراحل تطور، نظم، بلوغ الأمل، تفصيل الجمل، الإمام السالمي.

Abstract

The research aims to study the stages of development of the couplet of (*Bulūgh al-Amal fī Tafsīl al-Jumal*) in the two editions of the book, where the first edition was the beginning, but Imam al-Sālimī modified and increased it in the second edition, then increased and modified after the second edition, which demonstrates that the science grows over time. The Imam also left the amendments to show that the science is gaining its ground and that the beginning is not like the end and in the end the research aims at shedding light on the differences between these versions. The sentences as well as the modifications made by Imam al-Sālimī on the first version, then the amendments he made before the second version, and then the amendments he made to the second version, that show the importance of language for Imam al-Sālimī. It became clear from this research the following results: 1 -The humility of Imam al-Sālimī, as he left the original and the amendment to show the shortcomings in his original system, 2 -The amendments made by Imam al-Sālimī increased the strength and integrity of the system, 3 -Imam al-Sālimī's keenness in the amendments to facilitate the matter in the student to make it easier for him to express. The research necessitates prospective work on studying the versions and showing the differences between them, which applies the language and reveals more of its secrets and shows the reasons for the difference, which facilitates the understanding of the couplet and its parsing for students of Arabic language grammar.

Keywords: Stages of development, couplet, *Bulūgh al-Amal*, *Tafsīl al-Jumal*, Imam al-Sālimī

Article History:

Received: 21/8/2023 Accepted: 20/9/2023 Published: 31/12/2023

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

تمهيد

أ- التعريف بالإمام السالمي:

الإمام السالمي من أبرز علماء عمان، وذكر طرفا من ترجمته وسيرته في عدة مراجع منها: (نهضة الأعيان بحرّيّة أهل عمان لابن الإمام السالمي الشيبة محمد بن عبدالله بن حميد السالمي [1]/ ومقدمة تحقيق كتاب معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال لنور الدين عبدالله بن حميد السالمي لمجموعة محققين[2]/ معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية لفهد بن علي السعدي[3]/ الإمام نور الدين السالمي وآراؤه في الإلهيات للدكتور مبارك بن سيف الهاشمي[4]/ كتاب (قراءات في فكر السالمي)، نشرت فيه القراءات المقدمة في ندوة المنتدى الأدبي المنعقدة في اليومين الرابع والخامس من ربيع الآخر سنة 1413هـ [5]/ مقدمة كتاب جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام للشيخ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش [6])، وفيما يلي مختصرا لها:

هو أبو محمد عبدالله بن حميد بن سلوم السالمي [7]،اشتهر بـ(نور الدين) حتى طغى على اسمه[8] ، ولد –رحمه الله– في ولاية الرستاق. واختلف في سنة ميلاده، والأقوال تتراوح بين (1283هـ) وبين (1288هـ) [9].

نشأ الإمام السالمي في الحوقين، وبدأ دراسة القرآن على يد والده، ثم توجه إلى المدرسة الشهيرة بالرستاق القائمة في مسجد البياضة، وكان تدرس بها شتى العلوم من نحو وصرف وفقه وعقيدة، فدرس فيها، وفيها ألف

---

(1) السالمي محمد بن عبدالله بن حميد (1406هـ) ، ***نهضة الأعيان بحرّيّة أهل عمان***، دار الجيل، بيروت، ط:1 (1419هـ/1998م) .

(2) السالمي عبدالله بن حميد (1332هـ) ، ***معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال***، تحقيق مجموعة محققين، مكتبة الإمام السالمي، عُمان، ط:1 (2010م) .

(3) السعدي فهد بن علي، ***معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية***، مكتبة الجيل الواعد، عُمان، ط:1 (1428هـ/2007م) .

(4) الهاشمي الدكتور مبارك بن سيف، ***الإمام نور الدين السالمي وآراؤه في الإلهيات***، مكتبة الضامري، عُمان، د.ط.

(5) المرموري ناصر بن محمد وآخرون، ***قراءات في فكر السالمي***، المنتدى الأدبي وزارة التراث القومي والثقافة، ط:2 (1423هـ/2003م) .

(6) السالمي عبد الله بن حميد(1332هـ) ، ***جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام***، تعليق الشيخين أبي إسحاق أطفيش وإبراهيم العبري، مطبعة الألوان الحديثة، عُمان، ط:11 (1410ه/1989م) .

(7) ينظر: نهضة الأعيان صـ89، ومقدمة تحقيق كتاب معارج الآمال صـ10.

(8) ينظر: المرجعان السابقان.

(9) ينظر: نهضة الأعيان صـ89، مقدمة تحقيق كتاب معارج الآمال صـ13-15.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

كتابه (شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل)(1). ثم هاجر طلبا للعلم إلى نزوى سنة (1306هـ)، ثم إلى منح، ليستقر به الحال معلِّمًا في مسجد الحساب، في بلدة المضيبي بناء على إلحاح الشيخ سلطان بن محمد الحبسي زعيم قبيلة آل حبس حينها، ثم خرج في رفقة الشيخ سلطان الحبسي لزيارة الشيخ صالح بن علي الحارثي في بلدة القابل، وتحولت الزيارة إلى إقامة الإمام السالمي بالقابل سنة (1308هـ)، للتعلم على يدي شيخه صالح بن علي، وأصبح سندا لشيخه متفرغا للتدريس والتأليف، وكان مما يدرِّسه: علوم اللغة والتفسير والحديث والفقه وأصوله والعقيدة والكلام (2).

إثر وفاة شيخه سنة (1314هـ)، حمل الإمام السالمي لواء العلم والتدريس والتأليف ولواء الإرشاد والفتوى، ثم قصد أداء فريضة الحج سنة (1323هـ)، التقى فيها بعلماء أجلاء وحدثت بينهم مناظرات ومداولات، ورجع من هناك بكتب كثيرة، وازداد نشاطا في التأليف وتحصيل العلوم، ونشر العلم والفتاوى، ودعوة الناس لإقامة دين الله، إلى أن توفاه الله وهو ساعٍ في سبيل العلم لنقاش شيخه ماجد بن خميس العبري في مسألة (أوقاف القبور) (3).

ذُكِر للإمام نور الدين السالمي ما يزيد على أربعين مؤلفا في شتى الفنون[4]، منها في اللغة العربية غير هذا النظم وشرحه الذي بين أيدينا:

1- المواهب السنية على الدرة البهية في نظم الآجرومية.

2- فاتح العروض والقوافي، منظومة في العروض والقوافي، وشرحها في كتابه المنهل الصافي.

3- ديوان شعر في الحماسة والاستنهاض والرثاء .

4- مجموع المناظيم، مختارات شعرية له جمعها وعلق عليها.

ولا شك أن موسوعية هذا العالم وكتابته في مختلف الفنون أكسبه إلماما غزيرا بالمسائل وأسهم في نبوغه.

- **وفاته ورثاؤه:**

(1) ينظر: نهضة الأعيان صـ90، ومقدمة تحقيق كتاب معارج الآمال ص17-20.

(2) ينظر: المرجعان السابقان.

(3) ينظر: المرجعان السابقان.

(4) ينظر: مقدمة تحقيق معارج الآمال 23-27.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

كان سبب وفاة الإمام السالمي –رحمة الله عليه– سعيه في نقاش شيخه في مسألة خشي أن يكون الخلاف فيها بينهما سببا لفرقة المسلمين، وخلاصة ذلك أن الإمام السالمي حين رأى الناس استحدثوا بدعة الوصية بالقراءة على القبور وتهافتوا عليها حتى هجروا المساجد، أفتى ببطلانها وبرجع تلك الأموال للورثة إن وجدوا، ولبيت المال إن جهلوا على أشهر الأقوال في المال المجهول الأرباب، وأمر الإمام سالم بن راشد الخروصي بإمضاء ذلك الحكم وإنفاذه، فلما بلغ ذلك الشيخ ماجد بن خميس العبري أنكر ذلك الحكم، مرتئيا عدم جواز تبديل الأوقاف عن سنتها التي جعلت لها.

وإجلالا لشيخه، وتحرزا مما يحدث الشقاق والاختلاف، قصد الإمام السالمي بلدة الحمراء لمناظرة شيخه وبيان حجته فيما رأى، وفي طريقه صدعه غصن شجرة، فألقاه على ظهره مريضا، وتم للإمام السالمي ما أراده من لقاء شيخه ونقاشه واتفقا على رجوع الشيخ ماجد عن تخطئة الإمام السالمي وعلى اعتبار المسألة من مسائل الاجتهاد، وتوفي إثر ذلك في ليلة الخامس من شهر ربيع الأول سنة 1332هـ[1].

ورثاه الشيخ أبو مسلم ناصر بن عديم البهلاني بقصيدتين سطرتا أمجادا من مآثر هذا الإمام ومكانته، ومما جاء في إحداهما[2][من البحر الكامل]:

ريـــــبُ المنـــــونِ مَقَـــــارضُ الأعمـــــارِ ... وحياتُنـــــا تعـــــدو إلى المضـــــمارِ
والـــــنفسُ تلهـــــو فـــــوقَ تيـــــارِ الـــــردى ... يا ليتهـــــا حـــــذرتْ مِـــــنَ التيـــــارِ..
مـــــا الهـــــولُ مـــــنْ يـــــومِ النشـــــورِ أشـــــدُّ مِـــــنْ ... هـــــولِ النعـــــيِّ بســـــيدِ الأبـــــرارِ
العـــــالِمِ القطـــــبِ المجـــــددِ عمـــــدةِ الـــــ ... ـعلمـــــاءِ طُـــــرًّا كعبـــــةِ الأبـــــرارِ..
قَوَّمْتَهـــــا فتَقَوَّمَـــــتْ فهجرتَهـــــا ... يا هجـــــرةً طالَـــــتْ علـــــى السُّـــــفّارِ
ارجـــــعْ إلى الإســـــلامِ تمّـــــمْ نصـــــرَهُ ... فالنصـــــرُ تحـــــتَ عمـــــائمِ الأنصـــــارِ

ومن الأخرى[1] [من البحر الرمل]:

(1) ينظر: نهضة الأعيان صـ99-101.

(2) الرواحي ناصر بن عديم، ***الموسوعة الشعرية***، تحقيق وشرح الدكتور راشد بن علي الدغيشي، مكتبة الضامري، عُمان، ط:1 (1436هـ/2015م) ، 490/1.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

نكّسِـــــى الأعـــــلامَ يا خـــــيرَ الملـــــلْ ... رُزِئَ الإســـــلامُ بالخطـــــبِ الجلـــــلْ
وانتثـــــرْ يا دمـــــعُ أجفـــــانَ التقـــــى ... قـــــدْ أصـــــيبَ العلـــــمُ واغتيـــــلَ العمـــــلْ
وانفطـــــرْ يا قلـــــبُ واســـــتقصِ الأســـــى ... إنَّ حبـــــلَ الـــــدينِ بالأمـــــسِ انبتـــــلْ
أشـــــعلَ الـــــبرقُ علينـــــا جـــــذوةً ... فانطفـــــا واتقـــــدَتْ فينـــــا الشُّـــــعَلْ
حمـــــلَ الـــــبرقُ مصـــــابا فادحـــــا ... ليتَـــــهُ أعيـــــاهُ حمـــــلًا مـــــا حَمَـــــلْ
يا رجـــــالَ الـــــدينِ هـــــلْ جـــــاءَكمُ ... أنَّ بـــــدرَ الـــــدينِ في الأرضِ أَفَـــــلْ
يا رجـــــالَ الـــــدينِ لا تَهَنَـــــأْ لكـــــمْ ... فرصـــــةٌ إنَّ مصـــــابَ الـــــدهرِ حـــــل..
فتكَـــــتْ بالســـــالميِّ المرتضـــــى ... غـــــارةٌ شـــــعواءُ مـــــا عنهـــــا حِـــــوَل
فتكـــــةٌ أورثـــــتِ الأرضَ البُكـــــا ... والســـــمواتِ ومـــــا فيهـــــا اســـــتقلْ..

ب- التعريف بنظم (بلوغ الأمل في تفصيل الجمل) وشرحه:

نظم (بلوغ الأمل في تفصيل الجمل) هو نظم لكتاب ابن هشام الأنصاري (761هـ) المسمى: (الإعراب عن قواعد الإعراب)[2]، وهو كتاب مشهور جدا كثر شراحه وناظموه، فذكر الدكتور علي فودة نيل له عشرة شروح، وثلاثة مختصرات، وثلاثة كتب ألفت في شواهده، وأربع منظومات من بينها نظم (بلوغ الأمل) للإمام السالمي – محل الدراسة – إلا أنه ذكر اسم المؤلف بأنه: عبدالله بن حمد السلمي[3]، والصواب: عبدالله بن حميد السالمي. وذكر عبد الفتاح فؤاد بدوي عشرين شرحا[4]، ثم قال: "وليس هذا فحسب فهناك منظومات لقواعد الإعراب وحواش على بعض شروحها لا أجدني في حاجة لعرضها أو التعرض لها، ففيما تقدم الكفاية"[5]، وذكر أسامة خالد ثلاثة وعشرين

(1) الموسوعة الشعرية 743/2 .

(2) الأنصاري ابن هشام عبدالله بن يوسف (761هـ) ، ***الإعراب عن قواعد الإعراب***، تحقيق علي فودة نيل، جامعة الرياض، الرياض، ط:1 (1401ه/1981م) .

(3) علي فودة نيل، ***ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي***، جامعة الملك سعود، الرياض، ط:1 (1405هـ/1985م) ، صـ 26-43.

(4) المحلي جلال الدين محمد بن أحمد، ***حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب***، دراسة وتحقيق عبدالفتاح فؤاد بدوي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية في غزة (1429هـ/2008م) ، صـ 15-19.

(5) المرجع نفسه صـ19.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

شرحا ونظمين[1]، ويقول الدكتور هشام الشويكي عن كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب: "وُضِعَت عليه شروح وحواشٍ كثيرة اطلع الباحث على أكثر من ثلاثين شرحا وحاشية على شرح منها"[2].

- الإمام السالمي ضمن النظم الأبواب الأربعة للكتاب، وهي:

– الباب الأول: في الجملة وأقسامها وأحكامها: فذكر تعريفها، وعلاقتها بمصطلح الكلام والكلم والقول عند النحاة، وانقسامها إلى اسمية وفعلية، وإلى صغرى وكبرى، وانقسامها إلى جمل لها محل من الإعراب وبينها، وإلى جمل ليس لها محل من الإعراب، وبينها، وانقسامها إلى جمل خبرية وإنشائية.

– الباب الثاني: في شبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف: فذكر متعلقهما، وما لا يتعلق من حروف الجر، وحذف متعلقهما، وإعمالهما.

– الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب: وتطرق إلى عدد من الأدوات أسماء وحروفا، مثل: (إذ) و(إذا) و(لو) وغيرها، مقسما أنواعها بحسب معانيها، ما يأتي على معنى واحد وما يأتي على معنيين وعلى ثلاثة وأربعة وخمسة وسبعة وثمانية واثني عشر.

– الباب الرابع: في الإشارات إلى عبارات منقحة: فتطرق لما يقال في إعراب المبني للمفعول ونائب الفاعل، وفي إعراب بعض الحروف، وما يقال في الحرف الزائد في القرآن، وما ينبغي للمعرب البحث عنه ويعاب عليه تركه.

وأضاف الإمام السالمي في النظم المقدمة ومقدمة في معرفة المفرد النحوي وما يقصد به في بعض الأبواب مثل العلم المفرد أي غير المركب، والمنادى المفرد أي غير المضاف .. وأخيرا الخاتمة.

فكان تمام النظم في مائتين وثلاثين بيتا، ثم شرحه شرحا متوسطا، وقد استقى المؤلف أغلب مادته العلمية في الشرح من أصله المنظوم، وكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، ومن غيرهما، إذ من الصعوبة بمكان الإحاطة بمصادر الإمام السالمي الأخرى غير تلك التي صرح بها، حيث تتدفق من بين دفتي الكتاب علوم شتى، تكشف عن عالم موسوعي، ليس في

(1) أسامة خالد محمد حماد، ***شروح عز الدين ابن جماعة على قواعد الإعراب دراسة وصفية تحليلية***، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية في غزة (1429هـ/2008م) ، صـ 29-33.

(2) ابن جماعة محمد بن أبي بكر، ***أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى***، تحقيق الدكتور هشام محمد عواد الشويكي، مجلة الجامعة الإسلامية - غزة (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني (2007/6م) ، صـ1192.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

حجم ما ينقله وتنوعه فحسب، بل في تمكنه واقتداره وتصرفه في تطبيقها نظما ونثرا، وفي إبداء آرائه وترجيحاته، وإذا كان هذا حال أول مؤلف له فلا عجب أن تتواتر مؤلفاته بعده في مختلف الفنون، ومن الإشارات التي تضمنها كتابه: الترجيح في مسألة في علوم القرآن، وحذفه لأربعة أحاديث، هي محل تضعيف عند علماء الحديث من كتابه حين عودته له ومراجعته، وفي مجال علم الرجال، وفي العقيدة والفقه وفي المنطق، وفي اللغة والمعاجم، وفي النحو نقل من كتب غير مصادره الثلاثة المعروفة، كشرح ابن عقيل على الخلاصة، وذكر مسائل لم ترد في الكتب الثلاثة تمثلت في المقدمة التي وضعها في المفرد، ومادتها مبسوطة في كتب النحو، وفي الصرف: نقل من بعض كتب الصرف كمقاليد التصريف للإمام الخليلي، وشرح أبنية الأفعال لبحرق اليمني، وفي البلاغة: نقل رأي البيانيين في الخلاف في مسألة عطف الخبر على الإنشاء والعكس، وذلك وارد في مغني اللبيب، لكنه أخذ من غيره ما يؤكد اطلاعه على مصادر البلاغة بيانها ومعانيها وبديعها، وذلك يتضح جليا في المصطلحات البلاغية التي يوردها، وفي العروض والقوافي: نقل من كتاب مظهر الخافي للإمام الخليلي، وأورد مسألة التسامح في الجمع بين مقطوع ضرب الرجز وسالمه في الأراجيز المشطورة المزدوجة، وذكر بعض المصطلحات كالإيطاء.

المقدمة

ذكر الإمام السالمي أنه ألف كتابه سنة 1305هـ، ثم عاد إليه بعد عشر سنوات أي سنة 1315هـ، وفي هذه العودة للكتاب قام الإمام السالمي بإجراء بعض الأعمال فيه تحدث عنها بقوله: "وقد نظمت منه حال الابتداء ما وسعه ذهني، وقد شرحته في ذلك الحال شرحًا على قدر الحال، وذلك سنة خمس وثلاثمئة وألف، ثم لاحت مني التفاتة إلى ذلك المنظوم وإلى شرحه المعلوم، في سنة خمس عشرة وثلاثمائة وألف، فقرئ عليَّ ذلك النظم مع شرحه المذكور، فرأيت ما فيه من قصور عن مرام أصله المشهور، فتداركته بزيادة أبيات كان ذلك النظم منها خاليًا، وكسوته بشرح هذا المزيد مع الخطبة حُلَلًا كان ذلك الشرح منها عاريًا، ثم أبقيت شرح الأبيات الأُوَل على ما فيها من خلل؛ ليكون ذلك على عجزي دليلاً، وليعلم المبتدئ أن العلم إنما ينمو قليلاً قليلاً، وليستبين الفرق بين درجتي المبتدئ والمنتهي، والكل بفضل الله يبتدئ، وبتوفيقه ينتهي"[(1)].

(1) ينظر مخطوطة شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل، مكتبة سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي سلطنة عمان، سلطنة عمان، رقم المخطوطة 68، صـ1.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وقد حصلت على نسخة من مخطوطة الإصدارة الأولى للكتاب من مكتبة وزارة التراث والثقافة، ورقمها 2515، وبمطالعة هذه النسخة وما عليها من تعديلات أجراها الإمام السالمي في النظم حين مراجعته للكتاب بعد الفراغ منه، وهي واضحة من الخط في نسخة المخطوطة نفسها، وبمطالعة مخطوطات الإصدارة الثانية للكتاب وما عليها كذلك من تعديلات أجراها الإمام السالمي؛ يكون النظم قد مر بثلاث مراحل على النحو الآتي:

1- **المرحلة الأولى**: تعديلات أجراها الإمام السالمي على الإصدارة الأولى قبل الإصدارة الثانية.

2- **المرحلة الثانية**: تعديلات أجراها عند عودته للكتاب في الإصدارة الثانية.

3- **المرحلة الثالثة**: تعديلات أجراها على الإصدارة الثانية للكتاب.

أهداف البحث

وددت أن يكون هذا البحث إلقاءً للضوء على التطورات التي مر بها النظم في مراحله الثلاث، مع التطرق إلى طَرَفٍ من تطور الشخصية العلمية للمؤلف خلال هذه التعديلات، وبيان الدافع إليها.

أهمية البحث

1- توضيح مراحل تطور نظم بلوغ الأمل في تفصيل الجمل.
2- إظهار التعديلات التي أجراها الامام السالمي في الإصدارة الأولى.
3- إظهار التعديلات التي أجراها في الإصدارة الثانية.
4- إظهار التعديلات التي أجراها على الاصدارة الثانية.

الدراسات السابقة

هناك دراسات غير مباشرة تعلقت بالكتاب (شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل) فقد طبعته – دون تحقيق – وزارة التراث القومي والثقافة – حينها – سنة 1986م، ثم تكفل موقع بصيرة بطباعة النظم بمراجعة من قبل أستاذي الجليل عامر بن المر الصبحي – حفظه الله – وكانت الطبعة الثانية في سنة 2014م، كما أن الموقع طبع الكتاب ونظمه كذلك سنة 2016م وراجعه وضبط نصه الأستاذ إسماعيل بن ناصر العوفي – حفظه الله-. وقد شرح الشيخ أبو يوسف حمدان بن خميس بن سالم اليوسفي نظم بلوغ الأمل شرحا مختصرا سماه: "خلاصة العمل في شرح بلوغ الأمل"، وقد اعتمد في شرحه على شرح الإمام السالمي، وطبعت كتابه وزارة التراث القومي والثقافة سنة 1406هـ. وجميع طبعات نظم بلوغ الأمل وشرحه المذكورة اعتمدت على الإصدارة الثانية للكتاب، ولم أقف على دراسة ولا طبعة أشارت إلى الإصدارة الأولى للكتاب، ولا إلى تطورات النظم فيه.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

منهج البحث

اتبع منهج التحليل المقارن، حيث قارن أبيات المنظومة في أماكن ورودها، في الإصدارة الأولى للمخطوطة، والتعديلات التي طرأت عليها في المتن أو الهوامش من المخطوطة نفسها، وفي الإصدارة الثانية حسب المخطوطات المتوفرة والتعديلات التي طرأت عليها في المتن أو الهوامش، كما شملت المقارنة طبعة مكتبة موقع بصيرة للمنظومة نفسها.

1. مراحل تطور نظم (بلوغ الأمل في تفصيل الجمل)

المرحلة الأولى:

فتعديلات المرحلة الأولى، وهي مراجعته للإصدارة الأولى قبل الإصدارة الثانية، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التعديل بقطع اتصال البيت عمَّا بعده؛ مراعاةً لسلامة القافية بينهما:

درج الشعراء قديمًا عند نظمهم للشعر من بحر الرجز أن يلتزموا قافية واحدة في كل شطر منه، بخلاف أبحر الشعر الأخرى التي تكون القافية فيها ملتزمة في الشطر الثاني فقط.

وقد عرف عن بحر الرجز سهولة تطويعه ومرونته؛ لكثرة الزحافات والعلل التي تطرأ على تفعيلته (مُسْتَفْعِلُنْ) ولا تؤثر فيها كسرًا؛ ولذلك سمي هذ البحر (حمار الشعراء)[1]، وقد يكون هذا السبب الذي دفع العلماء ليعمدوا إليه في نظم المنظومات والألفيات العلمية في مختلف الفنون، وقد دأبوا أن يجعلوا قافية الشطر نظيرةً للشطر الذي يقابله، فكل شطرين متقابلين تكون لهما القافية نفسها[2]. وقد اختلف علماء العروض في شعر الرجز، هل يعد كل شطر منه بيتًا مستقلاً؟ أو كلُّ شطرين متقابلين يُعَدَّانِ بيتًا؟[3]

وعلى الرأي الثاني فالرجز المشطور المزدوج يُعَدُّ فيه كل شطر بيتًا مستقلًّا، ويكون مزدوجًا في القافية، بحيث يتماثل كل بيتين متقابلين في القافية، وقد نص الإمام السالمي على جعله هذه المنظومة من قبيل الرجز المشطور المزدوج حين تعرض لشرح قوله:

---

(1) الرافعي مصطفى صادق (1356هـ) ، ***تاريخ آداب العرب***، تحقيق: عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ط، 22/2.

(2) الدكتور شوقي ضيف 1426هـ، ***تاريخ الأدب العربي***، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت، 630/5.

(3) الفاسي محمد بن الطيب (١١١٣هـ) ، ***شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)*** ، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر (الرياض) ، ط1: (1403هـ/ 1983م) ، صـ 67.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

فَهَـــاكَ مَـــا قَـــدْ يَسَّـــرَ الـــرَّحْمَنُ أُرْجُـــوزَةً تَصْـــغَى لَهَـــا الأَذْهَـــانُ

إلا أن هذا البحث؛ تسهيلاً للطلاب، وخشيةَ الالتباس جرى ـ وفق تعبير المؤلِّف ـ على إطلاق الشطر على البيت، وإطلاق البيتِ على البيتين، وذلك سواءً في ترقيم الأبيات أو في التعبير، ومن هذا القبيل نجد الإمام السالمي فيما بعد حين نظم كتابه (جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام) يذكر بعض مآخذه على نظم الإمام الصائغي، ومن بينها: (وصله الشطر بالذي يليه)، فقال:

وبعـــدُ إنَّ خـــير نظـــم بالـــغ في الفهـــم مبلغًـــا نظـــام الصـــائغي
فإنـــه حـــوى بيـــان الشـــرع مـــن واجـــب وجـــائز ومنـــع
وانصـــبَّ في ســـهولة الألفـــاظ وطـــاب حفظـــه لـــدى الحفـــاظ
لكنـــه لم يخـــل مـــن أشـــياء معيبـــة عنـــد أولي الـــذكاء
كمثـــل تطويـــل بغـــير طائـــل كـــذكره في الـــنظم قـــول الســـائل
وجعلـــه الشـــطر بشـــطر متصـــل وكـــان حـــق مثلـــه أن ينفصـــل[1]

فلعله تفادى ههنا هذا المأخذ نفسه.

وبالنظر إلى مراعاة هذا المعنى نجد أن الإمام السالمي نظم بعض الأبيات، وجعلها متصلة بما بعدها؛ مِمَّا تسبب في تفويت القافية المشتركة بينهما، وقد وقع ذلك في خمسة أبيات (أخذًا بالقول إن كل شطرين متقابلين هما بيت واحد)، وهي:

البيت الأول:

ضمنتها الإعراب عن قواعد الـ * إعراب دون البعض والشواهد

(1) جوهر النظام 1/1.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

نجد الشطر الأول يكتمل بعد (أل) من كلمة (الإعراب)؛ فهو متصل بالشطر الذي بعده، والرويُّ (أي الحرف الأخير من القافية) فيه اللام الساكنة، وأما الشطر الثاني فالرويُّ فيه الدال المكسورة، وهنا وقع الاختلال في القافية.

ومع إمكانية الوقوف في الشطر الأول على كلمة (قواعدِ) من حيث الوزن فلا يتأثر البيت، إلا أننا لا يمكن أن نبدأ بالشطر الثاني من كلمة (الإعراب)؛ إذ لا يستقيم الشطر الثاني بذلك، ولا يحتمل زيادة (أل) في أوله.

وحينما عاد الإمام السالمي له بالمراجعة عَدَّلَهُ ليكون:

ضمنتها الإعراب عن قواعدِه * وقد تركت البعض مع شواهدِه

وعندها اتحدت القافية بين الشطرين في كلمتي (قواعدِه) و(شواهدِه)، والله أعلم.

البيت الثاني:

وتتبع المفرد في العطف وفي النْ * نَعت وفي الإبدال والثاني انتفِ

اكتمل الشطر الأول عند النون الساكنة من كلمة (النّعت)، والشطر متصل بما بعده، بينما جاء الرويّ في الشطر الثاني بالفاء المكسورة في كلمة (انتفِ)، فوقع الخلل في القافية، وعدله الإمام السالمي ليصبح:

وتتبع المفرد في الإبدال مع * نعت وعطف ولدى النعت امتنع

وههنا اتحد الروي في القافيتين عند كلمتي (معْ) و(امتنعْ)، والله أعلم.

البيت الثالث:

واثبت أو احذف لامها الأولى وفي الـ * أخرى انفتاحًا وانكسارًا أَرْدِفِ

نجد الشطر الأول يكتمل بعد (ال) من كلمة (الأخرى) فهو متصل بالشطر الذي بعده، والرويُّ فيه اللام الساكنة، وأما الشطر الثاني فالرويُّ فيه الفاء المكسورة في كلمة (أَرْدِفِ)، وهنا وقع الاختلال في القافية. وحينما عاد الإمام السالمي له بالمراجعة عَدَّلَهُ فأصبح:

واثبت أو احذف لامها الأولى وفي * أخراهما كسرًا وفتحًا أَرْدِفِ

البيت الرابع:

إن بعقيل تقتدي و(رُبَّ) في الـ * أَصَحِّ حاشى وخلا عدا اقتف

اكتمل الشطر الأول عند اللام الساكنة من كلمة (الأصح)، والشطر متصل بما بعده، بينما جاء الرَّوِيُّ في الشطر الثاني بالفاء المكسورة في كلمة (اقتفِ)، فوقع الخلل في القافية، وعَدَّلَهُ الإمام السالمي ليصبح:

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

إن بِعَقِيلٍ تقتدي و(رُبَّ) في * قولٍ وحَاشَى وخلا عدا اقْتَفِ

البيت الخامس:

(لو) لامتناع الشرط واستلزامه الـ * جزا لدى المضي في أحكامه

اكتمل الشطر الأول عند اللام الساكنة من كلمة (الجزا)، وانتهى الشطر الثاني عند كلمة (أحكامِهِ)، فكان التعديل:

(لو) لامتناع الشرط واستلزامه * تاليه، والمضي من أحكامه.

وهكذا اتحدت القافيتان في كلمتي (استلزامِهِ) و(أحكامِهِ).

النوع الثاني: التعديل في صيغة الفعل وصياغة التمثيل؛ مراعاةً لمناسبة المعنى، أو قصدًا لتيسير الفهم، أو تعظيمًا لاسم الله تعالى، وكان في بيتين:

البيت الأول:

والفاء مضمرًا كما لو ظهرا * والخلف في (إن قام آتي) ذكرا

فصار بعد التعديل:

والفاء مضمرا كما لو أظهرا * والخلف في (يقوم) تلو (إن جرى).

البيت هنا يتحدث عن مسألتين، كل شطر منه تطرق إلى مسألة، فأما المسألة الأولى في الشطر الأول:

والفاء مضمرًا كما لو أظهرا

فخلاصتها إن كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون شرطًا، مثل: الجملة الاسمية، فالأصل أن يقترن بالفاء الرابطة للجواب، واختلف النحاة في حذفها، فقيل: لا تحذف، وقيل: الحذف جائز في ضرورة الشعر، وقيل: جائز إن علم المراد، وقيل: جائز يكثر استعماله في الشعر ويَقِلُّ في غيره[1].

(1) ينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان(180هـ) ، ***الكتاب***، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3: (1408 هـ/1988م) ، 64/3، المبرد محمد بن يزيد(285هـ) ، ***المقتضب***، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط.، 72/2، البغدادي عبد القاهر بن عمر(1093هـ) ، ***خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب***، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:4 (1408هـ/1988م) ، 51/9، وابن مالك محمد بن عبدالله (672هـ) ، ***شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح***، تحقيق د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2: (1413هـ) ، صـ192 في الرواية: "فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها".

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

والتعديل الأول طرأ على هذا الشطر وحصل في الفعل (ظَهَرَا) الثلاثي، حيث عَدَّلَهُ ليصبح (أُظْهِرَا)، ولعل دافع التعديل هو مناسبة الفعل (أُظْهِرَا) من الرباعي للحال (مُضْمَرًا) من (أُضْمِرَ) الرباعي كذلك، فهو يُضْمَر ويُظْهَر، والله أعلم.

وأما المسألة الثانية ففي الشطر الثاني:

والخلف في (يقوم) تلو (إن جرى)

وخلاصتها إذا وقع فعل مرفوع في محل الجواب، نحو: (إنْ قامَ زيدٌ أقومُ)، فإن علماء النحو اختلفوا في إعرابه، فقيل: الفعل (أقومُ) هو دليل الجواب لا عينه، وإنما هو مؤخر من تقديم، والجواب محذوف، والأصل: (أقوم إن قام زيد أقم)، فعلى هذا لا محل لجملته، وقيل: إن الشيء إذا ورد في محله لا يراد به غيره، فيقدر معه مبتدأٌ مقرونٌ بالفاء، فيصير: (إن قام زيد فأنا أقومُ) فعلى هذا يكون المحل لجملته مع المبتدأ المحذوف الجزم[1].

ومكان التعديل حاصل في التمثيل، حيث كان:

والخلف في (إن قام آتي) ذكرا

وأصبح بعد التعديل:

"والخلف في (يقوم) تلو (إن جرى)"

فالمثال الأول المعدول عنه: إن قام آتي، والمثال اللاحق: إن جرى .. يقومُ..

ولعل الدافع للعدول عدة احتمالات، منها عدم اتضاح الرفع صريحًا في الفعل (آتي)؛ لأنه ناقص منتهٍ بالياء، ولا تظهر فيها حركة الرفع، بالإضافة إلى أن الياء مع وزن الشعر نطقًا تحتمل الإثبات، وهو المراد هنا بإشباع الحركة، وتحتمل الحذف، وهو محتمل في البيت نطقًا، لكنه غير مراد؛ لأنه سيكون مجزومًا؛ ومن هنا يتضح اللبس في هذا التمثيل، ولقصده التوضيح وتيسير الفهم جاء بالفعل (يقومُ) في المثال اللاحق فظهرت فيه حركة الرفع، فهو أقرب للتمثيل، والله أعلم.

البيت الثاني:

وذات الاعتراض للتسديد في نحو (قف –والله– بالوصيد).

وبعد التعديل:

وذات الاعتراض للتسديد في نحو (قف –يا زيد– بالوصيد).

(1) ينظر: الكتاب 66/3 والمقتضب 69/2.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

عدل عن جملة القَسَم (والله) في التمثيل بالجملة الاعتراضية إلى التمثيل بجملة النداء (-يا زيد-)، وقد يكون دافعه تعظيم اسم الله تعالى عن أن يكون القسم به في مثل هذه المواقف التي لا تستدعي، وكذلك مناسبة الاعتراض بالنداء للتنبيه لا القسم في الجملة الإنشائية عند الأمر، والله أعلم.

النوع الثالث: تعديل في صياغة المسألة مع قطع اتصال البيت بما يليه: وجاء في بيت واحد:

(لو) لامتناع الشرط واستلزامه الـ * جزا لدى المضي في أحكامه

عدله ليكون:

(لو) لامتناع الشرط واستلزامه * تاليه، والمضي من أحكامه.

سبقت الإشارة إلى هذا البيت في النوع الأول حين الحديث عن التعديل بقطع اتصال البيت بما يليه، والمقصود هنا في النوع الثالث التعديل في صياغة المسألة، حيث عدل عن لفظ (الجزا) ولفظ (لدى)، فقال (تاليه) وأتى بحرف الواو بعدها، وهذا التعديل أضبط، فأما لفظ (الجزا) فقد عدل عنه لأجل الوزن بعد أن قطع اتصال البيت، وكذلك التزم عبارة علماء النحو حينما عبروا بـ(تاليه)، وأما العدول عن لفظ (لدى) فإن الحرف (لو) في معناه ملازم للحكم الماضي، فقوله: (والمضي من أحكامه) أدق في الدلالة على ذلك بأن كانت الجملة مستأنفة؛ فهي دائما ترتبط بالمعنى الماضي، وأما (لدى) فقد يحصل بها اللبس في أن استلزام تحقق الشرط لتحقق الجزاء مرتبط بتعليقه بالمعنى الماضي، وقد يكون المعنى غير ماضٍ، وذلك غير مراد.

المرحلة الثانية: وهي الإصدارة الثانية للكتاب:

أجرى الإمام السالمي خلالها تعديلاً في بيت واحد في الباب الثاني، وتعديلاً في بيت واحدٍ كذلك في الباب الثالث، أما الباب الرابع فنال النصيب الأكبر، حيث كان مكونًا من خمسة أبيات، فأصبح من تسعة وخمسين بيتًا، حيث أضاف أربعة وخمسين بيتًا، وقَسَّمَهُ إلى أربعة أقسام، كما أنه غَيَّرَ أبيات الخاتمة جميعها؛ إذ كانت أربعة أبيات، فحذفها وجاء بعشرة أبيات خاتمةً للمنظومة، وبيان ذلك في الآتي:

التعديل الأول: تعديل في الباب الثاني:

عَدَّلَ بيتًا واحدًا، وهو:

وبعضهم أعمل ذاك مطلقًا من غير ما شرط لما قد سبقا

عدل (لِمَا) لتكون (لها). وقبله:

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وَيُحْذَفُ الّذي بِهِ تَعَلَّقا * حَذْفَ وُجوبٍ لا جَوازٍ يُنْتَقى
في الوَصْفِ والحالِ كَذاكَ في الخَبَرْ * أو صِلَةً قَدِّرْ لَها نَحوُ اسْتَقَرّْ
وَعِنْدَ هَذي فَاعِلًا بِهِ ارْفَعَا * وَتِلْوَ الاسْتِفْهامِ والنَّفْيِ مَعَا

فقوله (هذي) إشارةٌ إلى ما ذكره في البيت السابق من وقوع الجار والمجرور صفةً أو حالاً أو خبرًا أو صلةً، أي يجوز في الجار والمجرور إذا وقع صفةً أو حالاً أو خبرًا أو صلةً، أو وقع بعد الاستفهام أو النفي أن يرفع فاعلاً؛ لاعتماده في هذه المواضع الستة، وبعض العلماء أجازوا إعماله مطلقًا دون تقييده بالشروط المذكورة.

ولم يتضح للباحث دافع العدول عن لفظة (لما) إلى لفظة (لها)؛ فكلاهما سيان جائز، فأما قوله:(لما) فـ (ما) موصولية تحتمل التذكير والتأنيث، فإن حملت على التذكير أمكن جعلها راجعة للجار والمجرور، وناسب ذلك الإشارة بقوله (ذاك) في الشطر الأول:

وبعضهم أعمل ذاك مطلقًا

أي: وبعضهم أعمل الجار والمجرور مطلقًا من غير ما شرط للجار والمجرور الذي قد سبق ذكره، أو: وبعضهم أعمل الجار والمجرور مطلقًا من غير ما شرط للاعتماد، وسبق الاستفهام والنهي الذي قد سبق ذكره، وأما التأنيث فعلى اعتبار الجملة تجوُّزًا أي: وبعضهم أعمل الجار والمجرور مطلقًا من غير ما شرط لجملة الجار والمجرور قد سبق ذكره، وأما (لها) فالهاء راجعة إلى جملة الجار والمجرور تَجَوُّزًا، وربما استحسن الباحث الشطر قبل تعديله، والله أعلم.

التعديل الثاني: تعديل في الباب الثالث:

عَدَّلَ فيه بيتًا واحدًا، وهو قوله:

ما لم يك استثناء وصل عدما كالبعض للكل لغاية انتما

عدل (انتمى) لتكون (نمى).

والحديث في هذا البيت عن الوجه الثاني من أوجه (حتى)، وهو أن تكون حرف عطف، فتفيد مطلق الجمع كالواو من غير معية ولا ترتيب، ويشترط في المعطوف بـ(حتى) أن يصلح استثناؤه على الاتصال مما قبله، كعطف البعض على الكل لغاية إما في شرف أو غيره، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو قوة أو غيرها، مثاله: قتلنا الأعداء حتى الكماة، أو نحو ذلك، وقبله:

لِلجَرّ (حَتَّى) وهْيَ إمَّا كَـ(إلى) * أو (كَيْ) أَوِ الوَجْهان فِيهَا قُبِلا
وَحرفَ عَطْفٍ قَد أَتَتْ كَالواوِ * لِمُطْلَقِ الجَمْعِ بِشَرْطٍ حَاوي
ما لَمْ يَكُ اسْتِثْناءُ وَصلٍ عُدِما * كَالبَعضِ لِلكُلِّ لِغايَةٍ نَمى

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

ولعل الدافع لتعديل (انتما) إلى (نمى) لأجل المعنى، أي: لغاية قصدها ونماها، والله أعلم.

التعديل الثالث: تعديلات الباب الرابع:

كان في وضعه السابق مُشْتَمِلًا على خمسة أبيات فقط، وهي:

واقصر على المفيد في التعبير * مخافة الإكثار في اليسير
واعدل إلى الأرجح في الأقوال * وأعرب عن المشكل في المقال
وصلة أو قل أتى مؤكدا * ما في القران زائد قد وجدا
ولم يجز عطفك جملة الطلب * على مخبّر بها في المستحب
وحيثما يتفقان فاعطف * ما لم يكن قصدك ثَمّ يختفي

فالبيتان الأولان مجملان بمثابة قاعدتين مختصرتين يتفرع منهما مسائل كثيرة، أما الثالث فعن مسألة الحروف الزائدة في مصطلح النحاة عند ورودها في القرآن، وأما البيتان الرابع والخامس الأخيران فبيانٌ لمسألة عطف إحدى الجملتين المختلفتين خبرًا وإنشاءً على الأخرى، والمتفقتين. هكذا كانت، وبعد عودة الإمام السالمي لهذا الباب قسّمه إلى أربعة أقسام.

أبقى البيت الأول بمثابة التمهيد للباب، وحذف البيت الثاني، وأدرج البيت الثالث في القسم الثالث، وأما البيتان الرابع والخامس فأضاف قبلهما بيتًا توضيحًا للمسألة، وغَيَّرَ في البيت الرابع وأبقى الخامس كما هو، وجعلها ضمن مجموعة أبيات في القسم الثاني.

فبعد البيت الأول، وهو:

واقصر على المفيد في التعبير * مخافة الإكثار في اليسير

جاء القسم الأول: في ذكر ما يقال في إعراب الفعل المبني للمفعول وفي إعراب نائب الفاعل: وزاد فيه أحد عشر بيتًا، وهي:

1- فَقُـل لِنَحـوِ (ضُـرِبَ الفـتى) بِضَـمّْ ... أَوَّلِـــهِ وَكَسْـــرِ ثَانِيـــهِ العَلَـــمْ
2- (فِعْـــلٌ لِمفعـــولٍ بُـــنِيْ) أو فَقُـــلِ ... (فِعـــلٌ وَلَمْ يُسَـــمَّ فَاعـــلٌ جَلِـــيْ)
3- ولا تَقُـــلْ (فِعـــلٌ لِمـــا لَمْ يُـــذْكَرِ ... فَاعِلُـــــهُ) لِطُولِـــــه لا القِصَـــــرِ
4- مَـــعْ أَنَّـــهُ فيـــهِ خَفـــاءٌ يَحْصُـــلُ ... مِـــن لَفـــظِ (مـــا) فَصَـــحَّ عَنْـــهُ المعْـــدِلُ
5- قِيـــلَ وَفِي العِبـــارَتَيْنِ نَظَـــرُ ... لِأَنَّهَـــا يَخْـــرُجُ عَنهـــا المصْـــدَرُ
6- والظَّـــرْفُ والمجْـــرورُ والكُـــلُّ لَـــهُ ... يُسْـــنَدُ فِعـــلٌ لَـــيْسَ فَاعِـــلٌ لَـــهُ

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

7- وَتَشْـمَلُ الأُخْـرى لِفِعْـلٍ كُفَّـا كَقَلَّمـا فَاعِلُـهُ لَمْ يُلْفَـى
8- وَقُـل لِـ(زيدٍ) نائـبُ الفاعـلِ مِـنْ قَـوْلِهِمُ (يُضْـرَبُ زَيْـدٌ) فَاسْـتَبِنْ
9- وَلا تَقُـل (مَفْعُـولُ مـا لَمْ يُسْـمَى فَاعِلُـهُ) لِمـا ذَكَـرْتُ حُكْمَـا
10- وَكَوْنُـهُ يَشْـمَلُ نَحْـوَ (دِرْهَـا) مِـنْ قَـوْلِهِمْ (أُعْطِـيَ زَيْـدٌ دِرْهَـا)
11- وَلَمْ يَكُـنْ ذَاكَ مُـرَادًا فَظَهَـرْ تَفْصِـيلُ مَـا مَـرَّ هُنـاكَ مُخْتَصَـرْ

ليكون عدد أبيات هذا القسم اثني عشر بيتًا.

والقسم الثاني: في ذكر الإشارة إلى التعبير عن بعض المفردات، وضَمَّنَهُ اثنين وعشرين بيتًا، هي:

1- وَ(قَـدْ) إذا مـا قُرِنَـتْ بالماضِـي فَقُـلْ لِتَحْقيـقٍ بِـلا اعْـتِراضِ
2- وَهكـذا و(لَـنْ) لِنَصْـبِ الفِعْـلِ وَنَفْيِـهِ مُسْـتَقْبَلًا فِي الأَصْـلِ
3- وَهْـيَ لِتأكيـدٍ وتَأْبيـدٍ تَجِـي لِصـاحِبِ الكَشَّـافِ والأُنْمُـوذَجِ
4- وَقَـدْ أَبى الأَصْـلُ وَكُـلُّ أَشْـعَرِي مَـا قَالَـهُ فِي حُكْمِهـا الزَّمَخْشَـرِي
5- وَ(لَمْ) لِجَـزْمٍ وَلِنَفْـيٍ قَلَبَـا مُضَـارِعًا فلِلْمُضِـيِّ انْقَلبـا
6- وَقُـل لِـ(أَمَّا) مِـن (فأَمَّـا الرَّاحِـلُ فَـذاهِبٌ عنَّـا وَأَمَّـا السَّـائِلُ)
7- شَـرْطٌ وَتَوْكِيـدٌ وَتَفْصِـيلٌ وَفِي نَحْـوِ: (فَأَمَّـا خَالِـدٌ) لَم يَعْطِـفِ
8- شَـرْطٌ وَتَوْكِيـدٌ بِـلَا تَفْصِـيلِ لِأَنَّـهُ خَـالٍ مِـنَ المِثِيـلِ
9- وَ(أَنْ) بِفَـتْحِ الهَمْـزِ حَـرْفٌ مَصْـدَرِي يَنْصِـبُ لِلْمُضَـارِعِ المُشْـتَهِرِ
10- وَيَخْلُـصُ الفِعـلُ بِـهِ مُسْـتَقْبَلَا نَحْـوُ عَجِبْـتُ أَنْ يَقُـومَ مَـثَلَا
11- وَ(إِنَّ) حَـرفٌ جـاءَ لِلتَّوْكيـدِ وَيَنْصِـبُ الاِسْـمَ بِـلا مَحِيـدِ
12- وَيَرْفَـعُ الأَخْبَـارَ فِي الأَصَـحّ وَهكـذا الحُكْـمُ لِـذاتِ الْفَـتْحِ
13- لكنَّهـا تُـزَادُ حَـرْفٌ مَصْـدَرِيْ مَـعْ نَصْـبِهَا الاِسْـمَ وَرَفْـعِ الخَـبرِ
14- و(الـواوُ) قُـلْ لِلجَمْـعِ نَفْسِـهِ ولَا تَقُـلْ لِجَمْـعٍ مُطْلَـقٍ فَـيُحْظَلَا
15- أَعْـنِي بِـهِ العَـاطِفَ (ثُمَّ) (حَـتَّى) لِلْجَمْـعِ والغَايَـةِ جَـاءَتْ بَتَّـا
16- و(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيـبِ عِنْـدَ مُهْلَـهْ والفَـاءُ لِلتَّعْقِيـبِ فِي القَضِـيَّهْ
17- والفَـاءُ مِـن (فصَـلِ) قُـلْ: لِلسَّـبَبِ وَلا تقُـلْ: عاطفَـةٌ لِلطَّلَـبِ

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

18- إِذْ لا يَصِـــحُّ عَطْـــفُ جُمْلَـــةِ الطَّلَـــبْ ... علـــى مُخَـــبَّرٍ بِهـــا في المسْـــتَحَبْ
19- وَحَيْثُمَـــــا يَتَّفِقَـــــانِ فَـــــاعْطِفِ ... مَـــا لَمْ يَكُـــنْ قَصْـــدُكَ ثَمَّ يَخْتَفِـــي
20- والفَـــاءُ مِـــنْ (إِنْ قَـــامَ زَيْـــدٌ فَقُـــمِ) ... رَابِطَـــةٌ جَـــوَابَ هَـــذا الكَلِـــمِ
21- وَلا تَقُـــــلْ: جَوَابُـــــه؛ لأَنَّمَـــــا ... جَوَابُـــه الجُمْلَـــةُ بَعْـــدُ فَاعْلَمَـــا
22- كَمـــا يَقـــولُ الـــبَعْضُ مِـــنهُمْ واحْمِـــل ... قَـــوْلَهُمُ عَلـــى المجـــازِ المُرْسَـــلِ

والقسم الثالث: في ذكر ما يقال في الحرف الزائد في القرآن، وجعل فيه عشرة أبيات:

1- وَصِـــلَةٌ أَوْ قُـــلْ: أَتـــى مُؤَكِّـــدَا ... مَـــا فِي القُـــرَانِ زَائِـــدًا قَـــدْ وُجِـــدَا
2- وَلا تَقُـــــلْ بِأَنَّ هَـــــذا زَائِـــــدُ ... تَأَدُّبًا إِذْ لَـــــيسَ فِيـــــهِ زَائِـــــدُ
3- وَأَنَّـــــهُ يَسْـــــبِقُ لِلأَذْهَـــــانِ ... خُلُـــوُّ مَـــا زَادَ مِـــنَ المعـــانِي
4- وَلـــيسَ فِي الكِتَـــابِ حَـــرفٌ مُهْمَـــلُ ... وَزَاعِـــمُ الإِهْمَـــالِ فِيـــهِ مُبْطِـــلُ
5- وَزَعَـــمَ الأَصْـــلُ بِأَنَّ الفَحْـــرَا ... تَـــوَهَّمَ الإِهْمَـــالَ فِيـــهِ جَهْـــرَا
6- وأَخْـــذُ ذَاكَ الـــزَّعْمِ مِـــنْ قَـــرَائِنِ ... وَلَمْ يَكُـــنْ جَـــاءَ بِلَفْـــظٍ بَائِـــنِ
7- وَذاكَ أَنَّ الفَحْـــــرَ فِي كَلَامِـــــهِ ... قَـــدْ نَقَـــلَ الإِجْمَـــاعَ فِي انْعِدامِـــهِ
8- مِـــنَ الكِتَـــابِ وَرَأَى تَخْـــرِيجَ (مـــا) ... مَثْلُـــوَّةً بِرَحْمَـــةٍ مُسْـــتَفْهِمَا
9- فَفَهِـــمَ الأَصْـــلُ مِـــنَ الحَـــالَيْنِ ... حُصُـــولَ ذَا الـــوَهْمِ لِفَخْـــرِ الـــدِّينِ
10- لَكِـــنْ أَبَـــوْا وُقُـــوعَ هَـــذا الـــوَهْمِ ... مِـــنْ فَخْـــرِهِمْ خِـــلَافَ ذَاكَ الـــزَّعْمِ

القسم الرابع: في ذكر ما ينبغي للمعرب أن يبحث عنه ويعاب عليه تركه، وجعل فيه ستة عشر بيتًا، وهي:

1- وَإِنْ ذَكَـــرْتَ الفِعْـــلَ فَـــاذْكُرْ فَاعِلَـــهْ ... وَهكَـــذا المَوْصُـــولَ فَـــاذْكُرْ وَاصِـــلَهْ
2- فَقُـــــلْ إِذَا أَعْرَبْتَـــــهُ: مَوْصُـــــولُ ... وَإِنَّـــــهُ فَاعِـــــلٌ أَوْ مَفْعُـــــولُ
3- وَهكَـــذا اِسْـــمُ الإِشَـــارَةِ اذْكُـــرِ ... وَبَيِّـــنَنَّ حَالَـــهُ وأَظْهِـــرِ
4- لِكَـــيْ يَبِـــينَ الكَـــافُ فِي الإِعْـــرابِ ... بِأَنَّـــهُ لِصِـــلَةِ الخِطَـــابِ
5- مِـــن نَحْـــوِ (ذاكَ) و(كَـــذلكَ) اعْلَمَـــا ... لَـــوْ لَمْ تُبَـــيِّنْ حَالَـــهُ لَانْبَهَمَـــا
6- والْتَـــبَسَ الخِطَـــابُ بالضَّـــمِيرِ ... واحْتَـــاجَ فِي الإِعْـــرابِ لِلتَّقْـــدِيرِ

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

7- وَكَـيْ يَبِـينَ بَعـدَهُ مَصْـحُوبُ (أَلْ) مِـنْ أَنَّـهُ عَطْـفُ بَيـانٍ أَو بَـدَلْ
8- كَواقِـعٍ مِـنْ بَعْـدِ (أيُّ) في النِّـدَا فَـذَانِكَ القَـوْلَانِ فِيـهِ وُجِـدَا
9- وَالمُبْتَـدا فَابْحَـثْ لـهُ عَـنْ خَـبَرِهْ والظَّـرْفَ والمجْـرورَ عَـنْ مـؤثِّرِهْ
10- فَقُـلْ: بِـذا تَعَلَّـقَ المجْـرُورُ وَإِنَّـهُ مَحْـذُوفٌ اَوْ مَـذْكُورُ
11- وَابْحَـثْ عَـن الجُمْلَـةِ مـا مَحَلُّهـا أَوْ أَنَّ ذَا الإِعْـرَابَ لَا يَحِلُّهـا
12- وَقُـلْ لِـ(زَيْدٍ): جُـرَّ بِالمضـافِ مِـنْ قَـوْلِهِمْ (أَمـامَ زَيـدٍ شَـافِيْ)
13- وَلا تَقُـلْ: بِالظَّـرْفِ مَجْـرورٌ فَمَـا لِلظَّـرْفِ تَأْثِـيرٌ هُنَـاكَ عُلِمَـا
14- ومُعْـرِبٌ نَحْـوَ: (غُـلامُ أَحْمَـدَا) يُبَـيِّنُ الإِعْـرَابَ أَيْ فِي المُبْتَـدَا
15- وَلَـيْسَ يَكْفِـي أَنَّـهُ مُضـافُ إِذْ فِيـهِ لِلعَوامِـلِ اخْـتِلَافُ
16- وَيَكْتَفـي بِمِثْـلِ ذَا التَّعْبِـيرِ إِنْ وَجَّـهَ الإِعْـرَابَ لِلأَخِـيرِ

وهكذا نجد أن دافع هذه الزيادة حرص الإمام السالمي على أن يتعلم الطالب ما ينبغي أن يتعلمه ليكون إعرابه إعرابًا صحيحًا في التطبيق.

التعديلات الرابعة في هذه المرحلة: تعديلات الخاتمة، فكانت أبياتها خمسة، هي:

1- تم بإيضـاح بلـوغ الأمـل مصـونة عـن كـل مـا لم يقبـل
2- فهاكهـا فريـدة في فنهـا مـاء الشـباب قـد جـرى في حسـنها
3- والحمـد لله علـى التمـام حمـدي لـه في البـدء للنظـام
4- ثم الصـلاة والسـلام الأكمـلِ علـى النـبي الهـاشمي المرسـل
5- وآلـه وصـحبه الكـرام وتابعـيهم مـدد الأيام

فأصبحت ثلاثة عشر بيتًا، هي:

1- تَمَّ بِحَمْـدِ اللهِ هَـذا الـنَّظْمُ عَلـى طَرِيـقٍ يَشْـتَهِيهِ الفَهْـمُ
2- لَكِنَّـهُ فِي غَالِـبِ الأُمُـورِ مُقَصِّـرٌ عَـنْ أَصْـلِهِ المـذْكُورِ
3- وإِنَّمـا أَخَـذْتُ مِنْـهُ دُرَرَا وَجِئْـتُ بَعْـدَ نَظْمِـهِ مُعْتَـذِرَا
4- سَمَّيْـتُ نَظْمَـهُ (بُلُـوغُ اَلأَمَـلِ) إِذْ بالنِّظَـامِ قَـدْ بَلَغْـتُ أَمَلِـي

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

5- وَلَمْ أُصَـــنِّفْ قَبْلَـــهُ مُؤَلَّفَـــا قَـطُّ فَيَعْفُـو اللهُ عَـنْ عَبْـدٍ عَفَـا
6- إِذْ لَـيْسَ يَخْلُـو أَبَـدًا مِـنْ زَلَّـةِ مُؤَلِّـفٌ وَإِنْ عَـلَا فِي الرُّتْبَـةِ
7- فَكَيْـفَ يَخْلُـو مِـنْ عِثَـارٍ مُبْتَـدِي وَإِنْ يَكُـنْ بِالسَّـابِقِينَ مُقْتَـدِي
8- إِذْ فَهْمُـهُ يَنْبُـو عَـنِ الوُصُـولِ لِمُـدْرَكِ الفَهْـمِ مِـنَ الفُحُـولِ
9- وَلَفْظُـهُ يُـؤْذِنُ بالتَّقْصِـيرِ عَمَّـا أَرادَ القَـوْمُ مِـنْ تَعْبِـيرِ
10- وَالعَفْـوُ مِـنْ إِلٰهِنَـا مَـأْمُولُ فِيمَـا بِـهِ نَعْمَـلُ أَوْ نَقُـولُ
11- وَأَحْمَـدُ اللهَ علـى نَيْـلِ الأَمَـلْ مِمَّـا قَصَـدْتُ نَظْمَـهُ مِـنَ الجُمَـلْ
12- ثُمَّ الصَّـلاةُ والسَّـلامُ الأَكْمَلِـي عَلـى نَـبِيٍّ خَـاتَمٍ لِلرُّسُـلِ
13- وآلِـهِ وصَـحْبِهِ وَمَـنْ وَفَى بِمَـا بِـهِ أَتَـى النَّـبِيُّ المصْـطَفَى

وقد يلاحظ إطالة الإمام السالمي في تواضعه واعتذاره عن قصور منظومته عن أصله، فلا يُظَنَّنَّ أنه غفل عن ذلك في الإصدارة الأولى، فإنه أشار لهذا المعنى في شرح أبيات الخاتمة، فقال: "قد أخلصتها جهدي مع ضعف ما بي من بصيرة، وشدة ما أنا فيه من حيرة، فمن وقف عليها؛ فليصلح الخلل، وليغفر الزلل. قال تعالى: (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا). [النساء:82]، قال:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها .. كفى المرء نُبْلًا أن تُعَدَّ معايبه". اهـ[1].

وداعي التعديل والزيادة هنا يمكن تلخيصه في الآتي: (التواضع/ واعترافه للأصل الذي نظمه واستقى منه/ طلب العفو من الله/ التصريح باسم هذا النظم/ الإشارة إلى أنه أول مؤلف يؤلفه).

المرحلة الثالثة: هي مراجعة للإصدارة الثانية للكتاب:

وتضمنت زيادة بيتين، وإجراء تعديل في خمسة عشر بيتًا.

فأما الزيادة ففي معاني (ما)، وكلاهما لحصر عدد المعاني، أحدهما يحصر معاني الضرب الاسمي، والآخر معاني الضرب الحرفي؛ فموضع الأول قبل معاني الضرب الاسمي:

[فَالأَوَّلُ الاسْمِيُّ قَسَّمُوهُ * لِسَبْعَةٍ جَمِيعُها وُجُوهُ]

والثاني قبل الضرب الحرفي:

(1) المخطوطة رقم 1، صـ 176، 177.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

[وَضَرْبُها الْحَرْفِيُّ أَيْضًا قَدْ قُسِمْ * خَمْسَةَ أَنْواعٍ عَلى حَدٍّ رُسِمْ]

وقد يكون الدافع لهذه الزيادة هو حصر الأنواع وتعدادها؛ تسهيلًا لحفظها وضبطها من قِبَلِ الطلاب، والله أعلم.

وأما التعديلات، فهي:

1- قوله:

وباعتبارِ الوَصْفِ تُدْعَى: الصُّغْرَى * (في نسبةٍ) لِمُبْتَدا، والكُبْرَى

وَضَعَ (إن أسندت) مكان (في نسبة).

بالرجوع إلى مخطوطات الكتاب، يتضح أن المخطوطتين: 2،4: (في نسبة)، وكذلك المخطوطة رقم (10)، وطبعة موقع بصيرة، وأما في المخطوطة 3، والمخطوطات (6) و(9) و(11) فوردت (إن أسندت) مكان (في نسبة)، ووردت في المخطوطة د (في نسبة)، وقد كشطت وكتب فوقها (إن أسندت)، ووردت في المخطوطة (8، 7) بلفظ (إن أسندت)، مع الإشارة إلى ورود (في نسبة) في نسخة أخرى، وكذلك مخطوطة الإصدارة الأولى (في نسبة)، ولعل كليهما سائغ، ولم يتضح للباحث الداعي للتعديل، ويؤيد (في نسبة) قوله فيما بعد: "وصغرى بالنسبة لزيد"، ويؤيد (إن أسندت) قوله في أول الشرح: "فالصغرى هي الواقعة خبرًا لمبتدأ"، وبما أن مخطوطة الإصدارة الأولى للكتاب ثبتت فيها (في نسبة) فهذا قد يكون مُؤَشِّرًا إلى أن التعديل طرأ لاحقًا فَيُعَوَّلُ عليه.

2- قوله:

سابعُها ما قد أتتْ لجملةِ * تابعةً مِنْ هذِهِ الجمل التي

وضع (الست) مكان (الجمل).

في المخطوطتين 2 و4 والنسخة رقم (7) ورقم (8) ورقم (10) ورقم (11): (الجُمْل) مكان (الست) مع زيادة جملة في آخر شرح البيتين، نصها: "وتسكين الميم من الجمل للسجع"، وفي المخطوطة (5) كتبت (الست) ثم كشطت وأثبتت (الجمل) ، وأثبتت (الست) في المخطوطة (3) والمخطوطة رقم (6) ورقم (9)، وفي طبعة موقع بصيرة للمنظومة مع تعليق للأستاذ عامر بن المر الصبحي، نصه: "في الأصل (الجُمْل)، وقد اخترنا كلمة (الست) لتنسجم صرفيًّا وعروضيًّا" والمتضح أن هذا التعديل أجراه الإمام السالمي في المرحلة الثالثة من تطورات النظم؛ مراعاةً للوزن.

3- قوله:

أَو ظرف لِلماضي ولِلحَال وفي * مَجِيئِها لِذَيْنِ إندار يَفي

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

والحديث هنا عن (إذا) من غير تنوين، ونص الأبيات:

واخْصُصْ (إذا) بِجُمَلِ الأفْعالِ * مَهمَا أَتَتْ ظَرْفًا فَلِاسْتِقْبَالِ

أو كانَ لِلماضي ولِلحَال وفِي* مَجِيئِها لِذَيْنِ نَدْرَةٌ يَفي

وَشَرْطُها مَحَلُّهُ الخَفْضُ بِهَا* وقَد عَدَا جَوابُها لِنَصْبِها

والمعنى أن (إذا) تأتي ظرفًا للاستقبال غالبًا، أما للماضي وللحال فذلك نادر.

وقد نال هذا البيت تعديلان اثنان:

التعديل الأول: وضع (أو كان) مكان (أو ظرف). ولعل الدافع لهذا التعديل تفادي ضرورة منع المصروف، وهو (ظرف)؛ إذ لا يحتمل الوزن صرفه، فعدل عنه إلى لفظ (كان).

التعديل الثاني: جاء لفظ (إندار) مكان (ندرة).

وكلاهما سائغ في المعنى، ولم يتضح للباحث الداعي إلى التعديل؛ فـ(إندار) مصدر (أندر)، أي أتى بالنادر قولًا، و(ندرة) مصدر (ندر)، والمعنى قلة وروده.

4- قوله:

(وحرف ابتدا أتت وتدخل) فيما سِوى الأَمْرِ ولَيْسَتْ تَعمَلُ

غَيَّرَ الشطر الأول فأصبح: (وقد أَتتْ حَرفَ ابْتِدا وَتَدْخُلُ)[1]؛ ولعل فيه العدول عن ضرورة قطع همزة الوصل في (ابتدا) مراعاةً للوزن.

5- قوله:

من شرطِ موصولٍ بها فاستفهما منكور موصوف وجا متمما

عَدَّلَهُ ليصبح:

للشرط والوصل والاستفهام من منكر بالنقص والتم ارسمن[2]

(1) 2، 4، 5 والمخطوطة رقم (10) و(11) : (وحرف ابتدا أتت) ، مع تعليق في هامش 4: "وفي نسخة: وقد أتت حرف ابتدا"، وَأَثْبَتُّ ذلك موافقًا لما جاء في المخطوطة رقم (6) ، والمخطوطة رقم (8) ، والمخطوطة رقم (7) و(9) ، وطبعة موقع بصيرة.

(2) في المخطوطات 2، 4، 5 والمخطوطتين (10) و(11) وطبعة موقع بصيرة:

من شرط موصول بها فاستفهما منكور موصوف وجا متمما

وأثبت ما في 3 والمخطوطات (6) و(7) و (8) و(9) .

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

ولعل فيه تفاديًا لضرورة منع المصروفات (شرط، موصول، منكور، موصوف)، وضرورة حذف حرف العطف؛ وذلك مراعاةً للوزن.

6- **قوله:**

لشرط الاستفهام (أي) والخلف في موصولها وكون ذلك اصطفي

عَدَّلَهُ ليصبح:

للشرطِ والسؤالِ (أيُّ) وأتتْ موصولةً والخُلْفُ في هذا ثبتْ[1]

وفي هذا الأخير ما لا يخفى من القوة، بحيث أتى بالأنواع غير معطوف بعضها على بعض، كما حافظ على ضبط (أيُّ) بعد أن كانت مخففة الياء؛ مراعاةً للوزن.

7- **قوله:**

من نفي أو إثبات فهو مثله كـ(لو نشا نرفعه نجله)

عَدَّلَهُ ليصبح:

نَفْيًا وَإِثْباتًا فَهُوَّ مِثْلُهُ كَـ(لَوْ نَشَا نَرْفَعُهُ نُجِلّهُ) [2]

وفي الثاني تخلص من إحدى الضرورتين، اقتضتهما مراعاةُ الوزن، وهما إما وصل الهمزة المقطوعة في (أو)، أو ضرورة منع (نفي) من الصرف، وكذلك التخلص من ضرورة منع كلمة (إثبات) من الصرف.

8- **قوله:**

وَ(قدْ) كَـ(حَسْبِي) وَكَـ(يَكْفِي) آتِيَهْ واثبت لِمَعْنَى الثَّانِيْ نُوِّنا وَاقِيَهْ

وضع (وَاجْعَلْ) مكان (واثبت) [3]، وفيه تخلص من ضرورة وصل همزة القطع في الأمر من الرباعي (أثبت).

---

(1) هكذا ورد في النسخة 3، والمخطوطة (6) ، و(8) ، والمخطوطة (9) وكذلك المخطوطة (7) مع الإشارة إلى رواية أخرى للبيت، وهي: لشرط الاستفهام، أي والخلف في موصولها وكون ذلك اصطفي

وهذه الرواية وردت في 2، 4، 5، والمخطوطات (10) ، (11) ، ويؤيدها ما ورد في الشرح: (وهذا هو المراد بقول الناظم "والخلف في موصولها") .

(2) أثبت البيت من 3، وجاء في 2، 4، 5: (من نفي أو إثبات فهو مثله كلو نشا نرفعه نجله) .

(3) 2، 5، وطبعة موقع بصيرة: (واثبت) ، 3: (واجعل) .

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

9- قوله:

وَسَمِّ[1] الْأولَى وَاوَ مَفْعُولٍ مَعَهْ وَوَاوَ جَمْعٍ سَمِّيَنْ مَا تَبِعَهْ

عَدَّلَهُ ليصبح:

وَسَمِّيَنْها وَاوَ مَفْعُولٍ مَعَهْ وَفِي الأَخِيرِ وَاوَ جَمعٍ مُتْبَعَهْ

وقبله قوله:

وَانْصِبْ يَلِيها نَحوُ جِئْتُ[2] وَالجَبَلْ وَلا تَرُمْ فَوْزًا وَتَتْرُكَ العَمَلْ

فالحديث عن واو المفعول معه، وواو الجمع التي يسميها الكوفيون (واو الصرف)، وهي الواقعة بعد نفي أو طلب محضين. وفي البيت المتضمن للمثالين تكررت الواو ثلاث مرات: الأولى (واو المفعول معه)، ومثالها: (جئت والجبل)، والثانية غير مرادة في التمثيل، وهي عاطفة بين المثالين سبقت قوله: (لا تَرُم)، والثالثة هي واو الجمع، ومثالها: (لا ترم فوزًا وتترك العمل)، فلعل تعديل البيت السابق راعى التصريح بأن الواو الأخيرة هي المرادة مثالًا لواو الجمع.

10- قوله:

وقد أتت زائدة لا تعمل وهي التي لصلة قد تجعل

عَدَّلَهُ ليصبح:

وَقَدْ تَجِي زَائِدَةً لا تَعْمَلُ وَهْيَ الَّتِي بِها الكَلَامُ يُوصَلُ[3]

وحديثه عن الواو الزائدة، ولعل في التعديل عدولًا عن مصطلح النحاة (صلة)؛ لاحتمال سبق الفهم إلى صلة الموصول، والمراد صلة الكلام، وصَرَّحَ به في التعديل.

11- قوله:

وَالقَولُ في (ما) عِنْدَهُمْ ضَرْبَانِ لاسمي أو حرفي يعزوان

عَدَّلَهُ ليصبح:

وَالقَولُ في (ما) عِنْدَهُمْ ضَرْبَانِ لِلاسْمِ أَو لِلْحَرْفِ يُعْزَوَانِ[1]

---

(1) هكذا وردت.

(2) 5: (سرت) ، إلا أنه في الشرح قال: (جئت) ، فربما وقع السهو في النظم.

(3) أثبت البيت من 3، وجاء في بقية المخطوطات: (وقد أتت زائدة لا تعمل وهي التي لصلة قد تجعل) .

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وفي التعديل خروج عن ضرورة منع المصروف (اسميّ)؛ مراعاةً للوزن.

12- **قوله:**

مَعْرِفَةٌ كَامِلَةٌ أو نَاقِصَهْ ولاستفهامٍ أو لشرطٍ خالصة

عَدَّلَهُ ليصبح:

مَعْرِفَةٌ كَامِلَةٌ أو نَاقِصَهْ وَلِلسُّؤالِ وَلِشَرطٍ خَالِصَهْ[2]

وفيه تغيير (ولاستفهام) إلى (وللسؤال)؛ مراعاةً لاستقامة الوزن الشعري.

13- **قوله:**

وَجِئْ بِها مُنَكِّرًا مُتَمِّمَا موصوف والوصف به قد انتمى

عَدَّلَهُ ليصبح:

وَجِئْ بِها مُنَكِّرًا مُتَمِّمَا مَوْصُوفَةً أو صِفَةً وَقَدْ نَمَى[3]

والحديث عن (ما) حين تأتي في الوجه الخامس نكرةً تامةً، وفي السادس: نكرة موصوفة، وفي السابع: نكرة موصوفًا بها، والتعديل خرج عن ضرورة منع المصروف (موصوف)، وراعى التأنيث للحرف كما سبق في (وجئ بها)، مع أنه قال: (منكرًا متممًا)، وبين في شرح البيت أن معنى (نمى) كَثُرَ.

14- **قوله:**

انف بها أو جئ بها لمصدر أو مصدر والظرف معه قَدِّرِ

عَدَّلَهُ ليصبح:

فَذَاتُ نَفْيٍ ثُمَّ ذَاتُ مَصْدَرِ وَمصْدَرٍ والظَّرْفَ طَوْرًا قَدِّرِ[4]

---

(1) أثبت البيت من 3، وجاء في بقية المخطوطات عدا رقم (1) : (لاسمي أو حرفي يعزوان) ، مع زيادة في آخر شرح البيت، نصها: (فالقول مبتدأ، وضربان خبره، وفيما متعلق بالقول، وعندهم متعلق بضربان، ولاسمي متعلق بيعزوان، أي ينسبان، وحرفي معطوف على اسمي) . اهـ.

(2) أثبت الشطر من 3، وجاء في بقية المخطوطات: (ولاستفهام أو لشرط خالصة) .

(3) أثبت الشطر من 3، وجاء في بقية المخطوطات:
(موصوفَ والوصف به قد انتمى) .

(4) أثبت البيت من 3، وجاء في بقية المخطوطات:
(انف بها أو جئ بها لمصدر أو مصدر والظرف معه قدر) .

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.2
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

والحديث عن (ما) الحرفية، إذ تأي على خمسة أنواع، ولم يتضح للباحث الداعي إلى إجراء التعديل فكلا البيتين مؤدٍّ للغرض.

15- **قوله:**

وإن عربت كغلام أحمدا فبين الإعراب أي في المبتدا

عَدَّلَهُ ليصبح:

ومُعْرِبٌ نَحْوَ: (غُلامُ أحْمَدَا) يُبَيِّنُ الإِعْرَابَ أَيْ فِي المُبْتَدَا [1]

وفيه مراعاة لـ(أعرب) من الرباعي.

الخاتمة

تعد التعديلات التي أجراها الإمام السالمي بمثابة التقوية للمنظومة وضبط صياغة مسائلها وأمثلتها وتقريب فهمها للطلاب وكذلك يتضح قيمة الخبرة بمرور السنوات في التعديلات التي قام بها الإمام؛ فبداية الأمر ليست كانتهائه.

References

Al-Anṣārī, Ibn Hishām ‘Abd Allah bin Yūsuf. (1981). *Al-I‘rāb ‘an Qawā‘id al-I‘rāb* (1st ed.). Riyadh: Riyadh University.

Al-Baghdādī, ‘Abd al-Qāhir bin ‘Umar. (1988). *Khizānah al-Adab wa Lubb Lubāb Lisān al-‘Arab* (4th ed.). Cairo: Maktabat al-Khānjī.

Al-Fāsī, Muḥammad bin al-Ṭayyib. (1983). *Sharḥ Kifāyah al-Mutaḥaffiz (Taḥrīr al-Riwāyah fī Taqrīr al-Kifāyah)* (1st ed.). Riyadh: Dār al-‘Ulūm li al-Ṭibā‘ah wa al-Nashr.

Al-Hāshimī, Mubārak bin Sayf. *Al-Imām Nūr al-Dīn al-Sālimī wa Ārāuh fī al-Ilāhiyyāt*. Oman: Maktabat al-Ḍāmirī.

Al-Maḥallī, Jalāl al-Dīn Muḥammad bin Aḥmad. (2008). Ḥawāshī Jalāl al-Dīn al-Maḥallī ‘alā Qawā‘id al-I‘rāb. Master’s thesis. Islamic University of Gaza, Palestine.

Al-Marmūrī, Nāṣir bin Muḥammad et. al.. (2003). *Qirāat fī Fikr al-Sālimī* (2nd ed.). N.p.: Wizārah al-Turāth al-Qawmī wa al-Thaqāfah.

Al-Mubarrid, Muḥammad bin Yazīd. (n.d.). *Al-Muqtaḍab*. Beirut: ‘Ālam al-Kutub.

Al-Rāfi‘ī, Muṣṭafā Ṣādiq. (1937). *Tārīkh Ādāb al-‘Arab*. Mansoura: Maktabat al-Īmān.

Al-Rawāḥī, Nāṣir bin ‘Adīm. (2015). *Al-Mawsū‘ah al-Shi‘riyyah* (1st ed.). Oman: Maktabat al-Ḍāmirī.

Al-Sa‘dī, Fahd bin ‘Alī. (2007). *Mu‘jam al-Fuqahā’ wa al-Mutakallimīn al-Ibāḍiyyah* (1st ed.). Oman: Maktabat al-Jīl al-Wā‘id.

(1) أثبت البيت من 3، وفي 2، 5: (وإن عربت كغلام أحمدا فبين الإعراب أي في المبتدا)

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (2014). *Bulūgh al-Amal fī al-Mufradāt wa al-Jumal* (2nd ed.). Muscat: Mawqiʻ Baṣīrah.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (2010). *Maʻārij al-Āmāl ʻalā Madārij al-Kamāl bi Naẓm Mukhtaṣar al-Khiṣāl* (1st ed.). Oman: Maktabat al-Imām al-Sālimī.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (1998). *Nahḍah al-Aʻyān bi Ḥurriyyat Ahl ʻUmmān* (1st ed.). Beirut: Dār al-Jīl.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (1989). *Jawhar al-Niẓām fī ʻIlm al-Adyān wa al-Aḥkām* (11th ed.). Oman: Maṭbaʻah al-Alwān al-Ḥadīthah.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.). Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (1st ed.). Oman: Wizārah al-Turāth wa al-Thaqāfah. No.: 2515.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.). Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (2nd ed.). Oman: Maktabat Samāhat al-Sheikh al-Muftī al-ʻĀm. No.: 68.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.). Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (2nd ed.). Oman: Maktabat al-Sheikh Sālim bin Ḥamd al-Ḥārithī. N. No..

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.). Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (2nd ed.). Oman: Wizārah al-Turāth wa al-Thaqāfah. No.: 2855.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.). Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (2nd ed.). Oman: Maktabat al-Imām Nūr al-Dīn . No.: 2855.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.). Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (2nd ed.). Oman: Maktabat al-Imām Nūr al-Dīn al-Sālimī. No.: 0211.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.).Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (2nd ed.). Oman: Maktabat al-Imām Nūr al-Dīn al-Sālimī. No.: 0217.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.). Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (2nd ed.). Oman: Maktabat Khizānat al-Sheikh Nāṣir bin Rāshid al-Kharūṣī. No.: 92.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.). Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (2nd ed.). Oman: Wizārah al-Turāth wa al-Thaqāfah. No.: 1958.

Al-Sālimī, ʻAbd Allah bin Ḥamīd. (n.d.). Sharḥ Bulūgh al-Amal fī Tafṣīl al-Jumal (2nd ed.). Oman: Maktabat al-Sayyid Muḥammad bin Aḥmad al-Būsaʻīdī. No.: 261.

Al-ʻUyūnī, Ibn Muqarrab. (1893). *Dīwān Ibn Muqarrab al-ʻUyūnī*. India: Ṭabʻah Ḥajariyyah.

Al-ʻUyūnī, Ibn Muqarrab. (n.d.). *Dīwān Ibn Muqarrab al-ʻUyūnī*. Jāmiʻat al-Malik Saʻūd. No.: 2855.

Ḍhayf, Syauqī. (2005). *ʻAṣr al-Duwal wa al-Imārāt, al-Jazīrah al-ʻArabiyyah al-ʻIrāq Īrān* (2nd ed.). Cairo: Dār al-Maʻārif.

Ḥammād, Usāmah Khālid Muḥammad. (2008). Shurūḥ ʻIz al-Dīn Ibn Jamāʻah ʻalā Qawāʻid al-Iʻrāb Dirāsah Waṣfiyyah Taḥlīliyyah. Master's thesis. Islamic University of Gaza, Palestine.

Ibn Jamāʻah, Muḥammad bin Abī Bakr. (2007). Aqrab al-Maqāṣid fī Sharḥ al-Qawāʻid al-Ṣughrā. Gaza: Majallat al-Jāmiʻah al-Islāmiyyah 5(2). 1191-1255.

Ibn Mālik, Muḥammad bin ʻAbd Allāh. (1993). *Shawāhid al-Tawdhīḥ wa al-Taṣḥīḥ li Mushkilāt al-Jāmiʻ al-Ṣaḥīḥ* (2nd ed.). N.p.: Maktabat Ibn Taymiyyah.

Nīl, ʻAlī Fudah. (1985). *Ibn Hishām al-Anṣārī Ātsāruh wa Madzhabuh al-Naḥwī* (1st ed.) Riyadh: King Saud University.

Sībawayh, ʻAmr bin ʻUthmān. (1988). *Al-Kitāb* (3rd ed.). Cairo: Maktabat al-Khānjī.